المحور االثالث: أنواع البنوك

يمكن تصنيف البنوك إلى عدة أنواع حسب الغرض من إنشائها و النشاط الذي تمارسه ويتوقف نوع البنك وتخصصه على العلاقة بين الودائع التي تودع لديه وطريقة استثماره لها، واختلاف طرق الانتفاع بالموارد المالية للبنوك بين استخدامها في العمليات التجارية قصيرة الأجل ومنح قروض متوسطة الأجل أو طويلة المدى، أو استثمارها في المشروعات الصناعية و التجارية أو الزراعية أو الاشتراك في إنشائها.

1.أنواع البنوك حسب فعالياتها:

تقسم البنوك حسب نوع فعالياتها إلى البنوك ودائع وبنوك أعمال:

- **بنوك الودائع:** عرف القانون الفرنسي بنوك الودائع بأنها : "تلك التي تتلقى من الجمهور الودائع تحت الطلب أو لمدة لا تتجاوز السنتين وتنحصر فعالية هذه البنوك في الأعمال القصيرة الأجل، في حين تترك الأعمال ذات الأجل المتوسط أو الطويل إلى غيرها من البنوك، وهي تتميز باتصالها بجمهور كبير من الناس وهم المدخرون العاديون حيث تفتح لهم حسابا خاصا وهو حساب الودائع أو الحساب الجاري".
- **بنوك الأعمال (الاستثمار)** : كذلك عرفها القانون الفرنسي بأنها تلك التي تقوم فعالياتها الرئيسية الاشتراك و المساهمة في المشاريع القائمة أو التي هي في طور التأسيس.

وهكذا فإن هذه البنوك توظف أموالها في المشاريع التجارية و الصناعية وذلك عن طريق حيازة أسهمها و أن تشرف على إدارتها.

واليها يعود الفضل في خلق النهضة الصناعية في معظم الدول أو المساهمة في تشجيعها على الأقل غير أن القوانين اشترطت أن لا توظف هذه البنوك في هذه المشاريع إلا الأموال الخاصة بها أو الودائع التي تتلقاها لأجل لا يقل عن سنتين.

و الهدف من هذه البنوك هو معاونة رجال الأعمال و الشركات الصناعية التي تحتاج إلى أموال لزيادة قدراتها الإنتاجية و يخرج هذا الغرض عن نطاق اختصاص عمليات بنوك الودائع بسبب المخاطر التي تترتب على استثمارها الأموال في قروض ليس من السهل تحويلها إلى أموال حاضرة، كما تقوم بعمليات إصدار الأوراق المالية الخاصة بالشركات.

2.أنواع البنوك حسب تفرعها

- البنوك ذات الفروع المتعددة: وهي التي تشمل فعالياتها عدة مناطق بالدولة ويكون لها فروع في أكثر المراكز التجارية و الصناعية الهامة أي تتم العمليات المصرفية في عدة مناطق من

الدولة، وبذلك يتم الرقابة على هذه الفروع من خلال المركز الرئيسي وتلعب هذه البنوك دورا اقتصاديا هاما إذ تتلقى القسط الأكبر من الودائع وتقوم بتقديم القسط الأكبر من القروض.

- البنوك الإقليمية أو المحلية: حيث تتم الخدمات المصرفية من خلال بنك موجود في مكان واحد أي تنحصر فعالياتها في مدينة واحدة ويعتبر هذا النوع شائع في الولايات المتحدة الأمريكية.

3. أنواع البنوك حسب الوضع القانوني: حيث تنقسم البنوك حسب هذا المعيار إلى:

– البنوك العامة: وهي البنوك التي تمتلك الدولة كامل رأسمالها وتشرف على أعمالها وأنشطتها كالبنوك المركزية والبنوك الوطنية التجارية والبنوك المتخصصة، وهي الصفة الغالبة للنظام المصرفي في الاقتصاديات ذات التخطيط المركزي.

– البنوك الخاصة: وهي البنوك التي يمتلكها أشخاص–طبيعيون أو معنويون–ويقومون بإدارتها ويكونون مسؤولون عنها أمام البنك المركزي.

– البنوك المشتركة: وهي البنوك التي يمتلكها أشخاص طبيعيون أو معنويون وتشترك الدولة في ملكية جزء منها مما يسمح لها الإشراف على تلك البنوك وإخضاعها لرقابتها.

4.أنواع البنوك حسب مصادر الأموال: وتنقسم البنوك حسب هذا المعيار إلى:

- البنوك المركزية: البنك المركزي هي بنوك تنشئها الدولة بهدف تحديد الهيكل النقدي والمصرفي للدولة بحيث يحقق أكبر منفعة للاقتصاد الوطني من خلال قيامه بوظائف متعددة كتقنين العملة والقيام بإدارة العمليات الخاصة بالحكومة واحتفاظه بالاحتياطات النقدية للبنوك التجارية والقيام بدور المقرض الأكبر لها وإنجاز عمليات المقاصة فيما بينها وكذا تنظيم والتحكم في الائتمان بما يتلاءم ومتطلبات الاقتصاد الوطني وتحديد أهداف السياسة النقدية ويكون رأسمال هذه البنوك مملوكا للدولة.
- بنوك الودائع: وهي البنوك التي تتكون أموالها الخاصة من رأس المال المملوك للشركاء وكذلك من الودائع التي تقدمها الأفراد والمؤسسات لغرض الاستثمار أو الحسابات الجارية لهذه الجهات، وهذين البندين من الأموال يشكلان نسبة عالية من الأموال التي يتصرف فيها المصرف في معاملاته.
- بنوك الأعمال (الاستثمار): هي تلك البنوك التي تعتمد بشكل أساسي على أموالها الخاصة إضافة إلى الودائع لأجل في قيامها بأعمالها التي أنشأت من أجلها ومن أهم هذه الأعمال تقديم القروض طويلة الأجل للمشروعات القائمة والحديثة أو المساهمة فيها لأغراض الاستثمار.

5.أنواع البنوك حسب شرعية العمليات: وتنقسم البنوك حسب هذا المعيار إلى:

- بنوك تقليدية: (ربوية) وهي البنوك التي تتعامل بالفائدة في عمليات الإيداع والإقراض أي تقوم بقبول الودائع ومنح القروض مقابل معدل فائدة معلوم شرط أن يكون معدل الفائدة على القرض أعلى من معدل الفائدة على الوديعة.
- بنوك إسلامية: وهي مؤسسات مصرفية لا تتعامل بالفائدة أي الربا أخذا أو عطاء، فالبنك الإسلامي يتلقى من العملاء نقودهم دون أي التزام أو تعهد مباشر أو غير مباشر بإعطاء فوائد لهم، مع ضمان رد الأصل لهم عند الطلب، وحين ما يستخدم ما لديه من موارد نقدية في أنشطة استثمارية أو تجارية فأنه لا يقرض أحدا مع اشتراط الفائدة وإنما يقوم بتمويل النشاط على أساس المشاركة في الربح والخسارة، فالبنوك الإسلامية هي مؤسسات مصرفية هدفها تجميع الأموال والمدخرات من كل من لا يرغب في التعامل بالربا (الفائدة) ثم العمل على توظيفها في مجالات النشاط الاقتصادي المختلفة وكذلك توفير الخدمات المصرفية المتنوعة للعملاء بما يتوافق مع الشريعة الإسلامية ويحقق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع.

6. أنواع البنوك حسب جنسيتها:

حيث تنقسم إلى بنوك وطنية و التي يكون رأسمالها وإدارتها وطنيان و البنوك الأجنبية والتي تكون مؤسسة في بلاد أجنبية و لها فروع في دولة أخرى، حيث انتشرت هذه البنوك (الأجنبية) نتيجة لظاهرة تدويل أسواق المال وما يترتب عليه من اشتداد حدة المنافسة مع البنوك الوطنية وهذا يتطلب من هذه الأخيرة أن تخرج من نطاق العمل المصرفي التقليدي.

7. أنواع البنوك حسب طبيعة أعمالها

1.7 البنوك التجارية

كما رأينا سابقا أن هذه البنوك يطلق عليها أيضا اصطلاح بنوك الودائع أي المؤسسات الائتمانية غير متخصصة تظطلع أساسا بتلقي ودائع الأفراد القابلة للسحب لدى الطلب أو بعد أجل قصير، و التعامل بصفة أساسية في الائتمان القصير الأجل، وبناءا على ذلك لا تعتبر بنوكا تجارية ما لا يضطلع بقبول الودائع القابلة للسحب لدى الطلب من المؤسسات الائتمانية (شافعي، صفحة 190)، أو ما ينحصر نشاطه في مزاولة عمليات الائتمان ذي الأجل الطويل كبنوك الأعمال.

2.7 البنوك المتخصصة

وهي بنوك يتخصص كل منها في نشاط مصرفي معين، فمنها ما يتخصص في عمليات التمويل الصناعي (بنوك التنمية الصناعية) ومنها ما يتخصص في التمويل الزراعي(بنوك التنمية الزراعية) أو العقاري (البنوك العقارية) أو العمليات الخاصة بالتجارة الخارجية (بنوك تمويل التجارة الخارجية).

وفيما يلي لمحة موجزة عن كل منها.

- **بنوك التنمية الصناعية:** تختص هذه البنوك في تمويل النشاط الصناعي في المجتمع فهي تقوم بمنح القروض بضمان أرض المصنع أو مبانيه أو آلاته، كما تقوم أيضا بتمويل العمليات الجارية في الصناعة كشراء الخامات و المنتجات النصف مصنعة وتختلف آجال استحقاق القروض التي تمنحها البنوك وفقا لنوع الائتمان المطلوب فقد يصل أجل القروض المقدمة لشراء أراضي المصنع و المباني إلى فترة تتراوح بين 10 و 20 سنة، أما القروض المقدمة للتجهيزات الآلية فتصل إلى 5 سنوات، وفيما يتعلق بشراء مستلزمات الإنتاج فلا يتجاوز مدة القرض سنة واحدة.
- **بنوك التنمية الزراعية:** وهي التي تختص بتقديم الاعتمادات و القروض للمشاريع الزراعية قصد الحصول على أكبر قدر ممكن من المحاصيل الزراعية، ولذا فإن هذه البنوك تمنح قروضا طويلة ومتوسطة الأجل لاستصلاح الأراضي وقروضا قصيرة الأجل لتمويل المحاصيل حتى نضجها وبطبيعة الحال تختلف سياسة منح القروض من دولة إلى أخرى.
- **البنوك العقارية:** وهي بنوك تقدم القروض اللازمة لشراء الأراضي و العقارات وتمويل عمليات البناء، ومعظم القروض التي تمنحها هي قروض طويلة الأجل، وفي الواقع فإن دور هذه البنوك لا يقتصر فقط على الإقراض وإنما يتعدى ذلك إلى الرقابة المصرفية الكاملة على الإنفاق وربطه بخطط الإنجاز، أي يأخذ البنك على عاتقه الإدارة الاقتصادية للمشروع، وحتى تحقق هذه البنوك بعض الإيرادات الإضافية فقد تسهم في إنشاء بعض المشروعات كالفنادق ومجمعات الإسكان.
- **بنوك التجارية الخارجية:** وهي بنوك تتخصص في تمويل التجارة الخارجية وذلك بقصد النهوض بهذه التجارة وتنميتها عن طريق التسهيلات المصرفية وكذا مختلف صور الائتمان التي تمنحها.

و الجدير بالذكر أن البنوك التجارية في الكثير من الدول تقوم بأعمال بنوك التجارة الخارجية.

وبصفة عامة تشترك هذه البنوك (المتخصصة) في النقاط التالية:

- لا تعتمد في استخداماتها على الودائع من الأفراد بشكل كبير وإنما تعتمد على رؤوس أموالها وما تصدره من سندات تستحق الدفع بعد أجال طويلة، وما تقترضه من قروض طويلة الأجل تحصل عليها من البنك المركزي.

- لا يقتصر نشاط هذه البنوك على عمليات الاقراض فقط بل قد تقوم بالاستثمار المباشر إما عن طريق إنشاء مشروعات جديدة أو المساهمة في رؤوس أموال المشروعات وتقديم الخبرات الفنية و المشورة في مجال تخصص البنك.

- قد يكون جانبا من أهداف هذه البنوك قوميا اجتماعيا لذلك قد تعاونها الدولة و تمنحها القروض بمعدل فائدة مميز.

3.7 البنوك الشاملة

بعد فترة طويلة من إدارة البنوك من خلال تعميق مبدأ التخصص أصبحت الفروق الأساسية بين كل بنك و آخر هو تخصص كل منها في إدارة أنواع معينة من الأصول المالية تكون أكثر ملاءمة مع أنواع محددة من الموارد، بالإضافة إلى تواجد القوانين الحكومية التي كانت تعمق التخصص الوظيفي للبنوك و بالتالي ظهرت التقسيمات التقليدية المعروفة في مجال إدارة البنوك وهي البنوك التجارية و البنوك المتخصصة وبنوك الاستثمار و الأعمال.

إلا أن تزايد الاتجاه نحو العولمة أظهر هذا الكيان الخاص بالبنوك الشاملة الذي جاء ترجمة عملية لتضخم أعمال البنوك ودخولها في مجالات جديدة كانت من صميم أعمال الوساطة المالية الأخرى، مثل قيام بنك بفتح شركة للتأمين أو ممارسة أعمال الاستثمار أو قيام الشركات القابضة المصرفية بجمع العديد من الأعمال في إدارة واحدة توزيعا للمخاطر ومواجهة للمنافسة.

ومن هنا ظهرت البنوك الشاملة لتقوم بكل الوظائف التقليدية وغير التقليدية في منظومة بنكية واحدة تقوم على تنويع كامل الأعمال و الوظائف لتلبي كل طلبات العميل وتحل جميع مشكلاته.

ومن هذا المدخل يمكن تعريف البنوك الشاملة " بأنها تلك الكيانات المصرفية التي تسعى دائما وراء تنويع مصادر التمويل وتعبئة أكبر قدر ممكن من المدخرات من كافة القطاعات وتوظيف مواردها وتفتح وتمنح الائتمان المصرفي لجميع القطاعات، كما تعمل على تقديم كافة الخدمات المتنوعة و المتجددة بحيث نجدها تجمع بين وظائف البنوك

التجاريـة التقليديـة ووظـائف البنـوك المتخصصـة وبنـوك الاسـتثمار و الأعمـال أي أنهـا تقـوم بأعمال كل البنوك"